

مدى توافق تطبيقات الافصاح المحاسبي والرقابي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في حال تطبيقه في المؤسسات الحكومية (بحث تطبيقي في مديرية تربية البصرة)



This work is licensed under a
[Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

م. معتز كاظم المالكي

مديرية تربية محافظة البصرة

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ١٩ سبتمبر ٢٠٢٤ م

الملخص

ومن التوصيات التي تم اقتراحها من قبل الباحثين ضرورة قيام المديرية بتطبيق المعايير الدولية التي تم ذكرها أعلاه وإعداد قوائم مالية كاملة بما في ذلك قوائم التدفق النقدي وإيضاحات البيانات المالية التكميلية. مجلس الإدارة يطبق متطلبات الافصاح المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي (1) عند إعداد البيانات المالية لأن هذه الإفصاحات تساعد في استكمال وزيادة محتوى المعلومات التي وردت في البيانات المالية وذلك يؤدي بالتالي الى مساعدة مستخدمي هذه البيانات والبيانات في التخطيط والمتابعة وقرارات الرقابة وتقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي والرقابي، معيار المحاسبي الدولي رقم 1، المؤسسة الحكومية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق وتطبيق الدائرة الحكومية (مديرية تربية محافظة البصرة) في الالتزام بمتطلبات الافصاح لمعايير المحاسبة الدولية (1) فيما يخص إعداد البيانات المالية والتقارير المالية. السياسات المحاسبية في نهاية كل سنة مالية ومدى اهتمام الجهات الحكومية بمسؤوليات الالتزام والالتزام بالإفصاحات المحاسبية. في البيانات المالية والتأكد من أثر الالتزام بقواعد والمعايير الدولية للمحاسبة وفقا لقواعد ومعايير المحاسبة الدولية، وتم اختبار الفرضيات عبر تحليل البيانات الفعلية، وأظهرت النتائج أن الجهات الحكومية تقوم بإعداد البيانات المالية بما يكون متوافقاً مع المتطلبات الالتزام والتطبيق للمعايير الدولية للمحاسبة رقم (1).

to the requirements of disclosure of the standard International accounting number (1) when the preparation of financial statements which contribute to this disclosure in an increase completeness of the content of the information listed in the financial statements and thus to help users of this lists the decision-making such as the planning and follow up and monitoring and evaluating of performance.

Keywords: Accounting and Control Disclosure, International Accounting Standard No. 1, Government Institution.

* المقدمة

تعتبر الإفصاحات المحاسبية في البيانات المالية للجهات الحكومية أدوات لنقل المعلومات المالية وتعكس أداء الشركة أو الوحدة الاقتصادية وإظهار مركزها المالي. وتتطلب العديد من الجهات الخارجية وذات العلاقة هذه المعلومات لإعداد البيانات المالية للأوضاع المالية والاقتصادية وإفصاحاتها المحاسبية وكأساس لاتخاذ القرارات. وعلى جميع مستويات الاقتصاد الوطني، يحتاج المستثمرون إلى هذه البيانات لاتخاذ قرارات الاستثمار، ويحتاج العاملون إلى هذه البيانات لتحديد أرباحهم، وتحتاج الدولة والسلطات التنظيمية إلى هذه البيانات. كما تحتاج الجهات المتخصصة والهيئات الرقابية الحكومية إلى البيانات المالية لأداء مهامها المتعلقة بمراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية، والتحقق من

Abstract

The goal of this research of is to determine the compatibility of the application of the government companies (The General Company for petrochemical Industries in Basrah Governorate) to complied with the requirement of disclosure in accordance with International Accounting Standard No. (1) for the preparation of financial reports on Financial Statements and accounting policies at the end of each financial year. Compliance with accounting disclosure in Financial Statements and identification of the effect of compliance with accounting rules and standards, the hypotheses were tested by analyzing of actual data.

Preparation of its Financial Statements. Of the recommendation recommended researchers is a need for the application of the public company standard international accounting above by numbers the financial statements fully which includes a list and cash flows and the explanatory notes . In the preparation of the financial disclosure completeness where these disclosure contribute to the increase and complement financial statements, As recommended company's commitment

تنفيذ الخطط والبرامج التي تم وضعها. وتحتاج هذه الوحدات لهذه البيانات كأساس لاتخاذ العديد من القرارات المهمة المتعلقة بالتخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء...ولذلك ازداد اهتمام الجهات المحاسبية الأكاديمية والمهنية بالإفصاح عن البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات يمكن أن يستخدمها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم المختلفة فالنظام المحاسبي اللامركزي المطبق في المديرية العامة لتربية في محافظة البصرة عينة البحث في القطاع الحكومي يمكن أن يوفر عددا من المخرجات أو القوائم المالية التي تعد الناتج النهائي لتلك المؤسسة و التي تلي احتياجات أطراف مختلفة سواء كانت هذه الأطراف داخلية أم خارجية، فالتفاصيل والمعلومة التي يتم اعلانها في القوائم المالية هي الأساس الذي يتم اعتماده من قبل الكثير من الأطراف فضلا عن أن هذه المعلومات لها دور كبير في تحديد قرارات المقرضين والممولين، كذلك فإن قرارات مثل الاستحواذ والاندماج لا يمكن أن تتخذ بغير معلومات مالية ملائمة وموثقة، معتمدة على تطبيق المتطلبات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للمحاسبة والمحلية التي صدرت من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية ولجنه المعايير الدولية للمحاسبة.

منذ تطبيق قواعد المحاسبة المحلية في العراق، أصبحت الشركات والمؤسسات العامة والخاصة ملزمة بالإفصاح عن البيانات المالية للجهات الحكومية والاهمية التي تملكها في البيانات المالية، وتشجيعها لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما أدى الى اختيار المعيار الحالي دراسة لتوضيح هذه المعايير الهامة والمتزايدة الأهمية. ومن هنا تكمن أهمية

القطاعين العام والخاص الخاضعين لهذه المعايير ومدى توافق أو انسجام تطبيق محافظة البصرة للإفصاح مع أهم المتطلبات لهذه المعايير المحاسبية الدولية بما فيها المعيار رقم (1) للعينة بحث حول التطبيقات العملية في إعداد التقارير المالية.

* منهجية البحث

تم تصميم البيانات المالية وعملية الكشف عن البيانات لتوفير المعلومات المطلوبة من قبل مستخدميها المختلفين (بما في ذلك المستثمرين والدائنين وغيرهم) على اتخاذ قرارات مختلفة، مثل قرارات الإقراض من قبل البنوك وقرارات التوسع من قبل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية. إن أهمية الإقرارات والإفصاحات ودور الوكالات الفردية في إصدار المعايير والقواعد التي تحكم العملية أمر مهم. الإفصاح عن شكل وحجم البيانات التي يجب ان يتم الإفصاح عنها وأهميتها من اجل اتخاذ القرارات لدى الاطراف الخارجية

تعتبر البيانات المالية الصادرة عن الدوائر الحكومية العام مصدراً هاماً للمعلومات المالية، حيث تم استخدام أساليب البحث المبينة ادناه:-

أولاً. أهمية البحث: تأتي أهمية هذه الدراسة من الاهداف التي تقوم بتحقيقها من خلال فهم مدى إلتزامات القطاع الحكومي ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية.

ثانياً. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى التحقق من مدى تطبيق والتزام الجهات الحكومية في القطاع العام العراقي بإعداد البيانات المالية والقوائم المالية وفقاً

لمعايير المحاسبة الدولية وذلك نظراً لتأثيرها مالي واقتصادي على المديرية العامة والعراق. والمحافظة على الاموال العامة. ثالثاً. مشكلة البحث: تعيش الدوائر الحكومية في القطاع العام في بيئة متعددة الأطراف سواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية، ومن المهم أن يكون لدى هذه الأطراف معلومات مفيدة عن هذه الشركات حيث يساعدها ذلك على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والإشراف والإدارة. القرارات ذات الصلة. تقييم أداء الإدارات. وفي ضوء ذلك فإن السؤال الرئيسي التالي لهذه الدراسة هو:-

إلى أي مدى تطبق الدائرة الحكومية العراقية (هيئة تعليم البصرة) متطلبات المعيار رقم (1) من معايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير المالية التي تتعلق بالقوائم المالية والافصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية؟

رابعاً. فرضية البحث: لقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات الآتية:-

الفرضية الأولى: ان التزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي والرقابي في المؤسسة يختلف باختلاف الخصائص الشخصية التي يتميزون بها: النوع، العمر، عدد سنوات الخبرة الفرضية الثانية: تؤثر ادارة المؤسسة وبشكل ايجابي في الالتزام المحاسبي والرقابي للمتطلبات المتعلقة بالافصاح للعاملين فيها.

الفرضية الثالثة: يؤثر التزام المحاسبي و بطريقة ايجابية في الافصاح الرقابي للمتطلبات المتعلقة باعداد التقارير المالية في المؤسسة.

الفرضية الرابعة: يؤثر التزام الرقابي وبشكل ايجابي في الافصاح المحاسبي للمتطلبات التي تتعلق باعداد التقارير المالية في المؤسسة.

خامساً- أسلوب البحث

الجزء النظري: وسيتم استخدام المناهج الوصفية في عملية جمع البيانات وسيعتمد على الكتب والمجلات والمصادر العربية والأجنبية ودراسة المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك المعيار الدولي رقم (1) بشأن الافصاح عن المعلومات عند إعداد التقارير المالية. البيانات المالية، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات الموثوقة المتوفرة على الموقع.

الجانب العملي: قام الباحث بالاعتماد على الأساليب التالية لإنجاز الجانب التطبيقي (العملي) من الدراسة ألا وهو استجواب ومقابلة المديرين والمسؤولين من مختلف دوائر المديرية العامة لتربية البصرة، ومراجعة واستخدام البيانات

والتقارير المالية للمديرية العامة لتربية البصرة. المديرية العامة لتربية البصرة. هيئة الرقابة المالية عينة البحث.

سادساً- حدود الدراسة

الحدود المكانية: سيتم اختيار عينة من الدوائر الحكومية (مثل المديرية العامة لتربية البصرة).

الحدود الزمانية: تم الرجوع إلى التقارير المالية للمؤسسة عينة البحث للسنة المالية (2014).

* مفهوم والأنواع الإفصاح المحاسبي

أولاً- مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي

تمهيد: مع اختلافات مستوى المستخدمين للمعلومات المحاسبية، تختلف وجهات النظر بخصوص موضوع مفهوم الإفصاح، ونظراً لهذا الاختلاف فإنه من الصعب للغاية تقديم مفهوم إفصاح يرضي جميع الأطراف، ولذلك لا بد من إيجاد مفهوم عالمي للإفصاح. مفهوم الإفصاح مفهوم. فكرة تحقيق المصالح المشتركة لهذه الأطراف المختلفة.

"الإفصاح المحاسبي" يشير إلى "توفير المعلومات المحاسبية من خلال بيانات مالية مختلفة حسب المصالح المرجوة والمستفيدين. ومن الضروري دراسة احتياجات هذه الأطراف من المعلومات المحاسبية واقتراح عوامل محددة تقوم بالإسهام في صياغة المعلومات المحاسبية "الإفصاحات المحاسبية" (المالك، 2017: 6).

هناك بعض المفاهيم لغرض الإفصاح ومنها (مفهوم الإفصاح العام) وبناء على هذا المفهوم يجب مراعاة كافة مصالح كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية، أي أن

مصالح الإفصاح لا تشمل المجالات فقط المستثمرين والدائنين والمساهمين، ولكنها تمتد أيضاً إلى الجمهور (Glauter & Underdown, 1997: 540).

ثانياً- أنواع الإفصاح المحاسبي

ويمكن تصنيف الإفصاحات بحسب الجوهرية

والأهداف بالشكل التالي (المالك، 2017: 6، 7):-

أ- الإفصاح الكافي: الأكثر استخداماً، يشير إلى أدنى حد من المعلومات التي من الضرورة ان يتم الإفصاح عنها وإدراجها في البيانات المالية حتى لا يتم تضليل القراء عند اتخاذ القرارات. ويمكن القول إنها تتضمن اشتراط الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يتوجب توفيرها في القوائم والتقارير. المالية، نجد أن مفهوم الحد الاقل يتم تحديده بدقة في القوانين والأنظمة.

ب- الإفصاح العادل: يتم توفير المعلومات الملبية لاحتياجات جميع الأطراف (لمستخدمي القائمة) بالتساوي، ومن الواضح أن الإفصاح العادل يتم عبر تقديم التقارير المالية مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة متوازنة لاحتياجات جميع مستخدمي القائمة.

ج- الإفصاح الكامل: يوضح اهمية كون التقارير المالية شاملة وتغطي أي معلومات لها تأثير حقيقي على القارئ. إن التأكيد على ضرورة ان يكون هناك افصاحاً كلياً ينبع من الاهمية الكبيرة للبيانات المالية باعتبارها المصدر الأساسي لاتخاذ القرار.

ومن خلال مراجعة مفاهيم وأنواع الإفصاحات المحاسبية يرى الباحثون ان مبدأ الإفصاح يعني أن القوائم المالية من الضروري ان تكون متضمنة كافة البيانات والمعلومات المالية اللازمة من اجل ان يتم التعبير عن القوائم المالية بشكل حقيقي.

* مفهوم والأنواع القوائم المالية

تمهيد: تختلف البيانات المالية حسب الأقسام أو الأنشطة التي تقوم المؤسسة بالعمل وفقاً لها أو الوحدة والنظام المحاسبي الذي تستخدمه المؤسسة أو الشركة. هناك أنظمة محاسبية مختلفة في العراق تنطبق على الوحدات والمؤسسات الحكومية منها (النظام المحاسبي الموحد، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، النظام المحاسبي الموحد للبلديات، قواعد النظام المحاسبي رقم (1) لسنة 1998). والأنظمة المحاسبية للوحدات المالية المركزية والتي تضم (الأنظمة المحاسبية المركزية والأنظمة المحاسبية غير المركزية). ولذلك ستبدأ الدراسة بفهم القوائم المالي العامة بالشكل الآتي:-

أولاً- مفهوم وتعريف القوائم المالية

يرتبط مفهوم البيانات والتقارير (القوائم المالية) بمفهوم المعلومات التي توفرها أنظمة المحاسبة المالية التي تخدم القرارات الإدارية للوحدة أو الشركة. هناك العديد من الطرق لتقديم المعلومات المحاسبية المالية للآخرين، وأهم هذه الوسائل هي البيانات المالية. يمكن تعريف القوائم المالية بأنها "تعددها العديد من المشاريع حول العالم وتقدمها لمستخدمين خارجيين وداخليين.

وعلى الرغم من أن القوائم من بلد إلى آخر قد تبدو متشابهة، إلا أن هناك اختلافات بينها، والتي قد ترجع إلى اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والشخصية". الشروط الشرعية» (المالكي، 2017: 7).

ثانياً- أنواع القوائم المالية

ومن أجل تحقيق أهداف مادية ومفهوم القوائم المالية، يمكن للأنظمة المحاسبية إعداد عدة أشكال من القوائم المالية، والتي يمكن ان يتم تقسيمها إلى نوعين أساسيين: (المالكي، 2017: 8):-

1- القوائم المالية الأساسية: والتي تحتوي على مجموعة من القوائم المالية منها:-

أ- قائمة المركز المالي أو ما يمكن تسميته احياناً بالميزانية العمومية

العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي (و التي يطلق عليها الميزانية العمومية) هي: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. وتعرف الميزانية اضافة الى ذلك بأنها "قائمة متضمنة للبيانات والمعلومات التي تخص تكاليف وأرصدة الأصول في المنشأة والالتزامات الناتجة عنها، ممثلة في حقوق المالك وحقوق الغير اعتباراً من تاريخ محدد" (كيسو وبجاند، 1995: 269).

ب- بيان الأرباح والخسائر أو بيان نتائج التشغيل

هي قائمة تحتوي على معلومات عن موارد المنشأة والغرض منها ونتائج أعمالها (سواء أرباح أو خسائر)،

ومقارنة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر لفترة مالية محددة.

ج- قائمة التدفق النقدي

تعتبر قائمة التدفق النقدي مهمة للمستثمرين والدائنين، وترجع هذه الأهمية إلى أن تلك القائمة تساعد في تقييم التدفقات النقدية الذي سوف يعود إليهم.

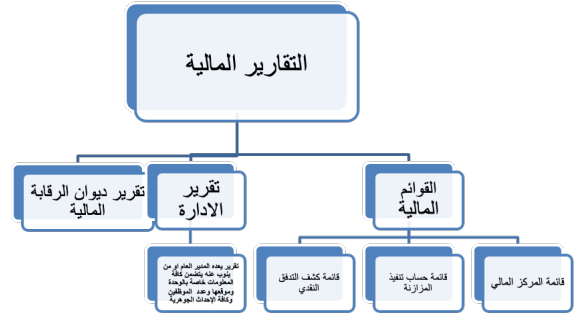
٢- القوائم المالية الإضافية (تكميلية): إضافة للقوائم الأساسية، يمكن إعداد كافة القوائم المالية الأخرى حسب الاحتياجات، بما في ذلك:-

أ- تغيير قائمة الأسهم

ب- قائمة القيمة المضافة

ومما سبق لاحظنا أن القوائم المالية المقدمة في نهاية السنة المالية تضيف تقارير إدارية بشكل تقارير مالية وسنقوم بمراجعتها وفق النموذج التالي (1):-

الشكل رقم(1) التقارير المالية في الدوائر الحكومية اللامركزية



الشكل من اعداد الباحث

* المعايير المحاسبية الدولية

يتناول هذا القسم معايير المحاسبة الدولية التي تكون ذات صلة بموضوع البحث، وهي المعيار رقم (1) الذي يخص

إعداد التقارير المالية. ويتبين من هذه المعايير ان بعضها متوافق مع القواعد المحلية للمحاسبة العراقية، على سبيل المثال قاعدة المحاسبة المحلية ذات رقم (6) بشأن الافصاح عن... البيانات المالية والسياسات المحاسبية.

يهتم عدد من المنظمات المهنية و المؤسسات الأكاديمية بالافصاحات المحاسبية في البيانات المالية، وأبرزها معايير المحاسبة الدولية 1 لاعداد التقارير المالية التي تم اصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). نماذج مختلفة من البيانات الماليه الإجمالية الوحده. ولذلك نلاحظ ان أهم المعايير الدولية التي تتعلق بموضوع البحث هذا تشمل:-

أول- المعيار الدولي المحاسبي لإعداد التقارير المالية رقم (1)

ان الغرض الرئيسي من المعيار هو التأكد من ان البيانات المالية الشركة او للمنشأة تحتوي على معلومات ذات جودة عالية تتفق مع المعايير الدولية الموضوعه لاعداد البيانات المالية والتقارير المالية الأولية للجزء من المدة التي تقوم تلك البيانات المالية بتغطيتها، و التي تكون:-

١- يجب أن تكون واضحة للمستخدم و من الممكن مقارنتها بين كافة الفترات الزمنية الخاصة العرض.

٢- توفير نقطة صحيحة للانطلاق على وفق المعايير الدولية المحددة من اجل إعداد التقارير المالية.

٣- يمكن تقديمها بتكلفة لا تتجاوز منفعة المستخدم.

يجب على الشركات ان تطبق هذا المعيار في المجالات التي تم ذكرها ادناه:-

١- أن القوائم المالية الخاصة بما تتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية.

٢- يجب إعداد كل تقرير مالي أولي، على وفق أحكام معيار المحاسبة الدولي ذي الرقم 34 "إعداد التقارير المالية الأولية" للفترة التي تغطيها بياناته المالية والمعايير الدولية.

* لجنة معايير المحاسبة الدولية

إن البيانات المالية الأولى للمنشأة المعدة وفقاً للمعايير الدولية هي البيانات المالية السنوية الأولى التي تتبنى فيها المنشأة المعايير الدولية وتثبت بشكل واضح وغير مشروط امتثالها لتلك المعايير في بياناتها المالية.

تعد البيانات المالية بموجب المعايير الدولية هي اول بيانات مالية يتم إعدادها من قبل المنشأة على وفق المعيار، وتقوم، على سبيل المثال، بما يلي:-

١- تقديم أحدث البيانات المالية

أ- يجب ان تكون متوافقة مع المتطلبات المحلية ولكنه لا يلتزم في جميع النواحي بالمعايير الدولية.

ب- أن تكون متسقة من جميع النواحي مع المعايير الدولية، ما لم تحتوِ البيانات المالية على بيانٍ صريحٍ وغير متحفظ بأنها تتوافق مع تلك المعايير.

ج- أن تضم بياناً صريحاً بالالتزام بعدد من معايير التقارير المالية الدولية وليس كلها.

د- يتم احتساب البنود التي لا تطلبها الدولة وفقاً للمتطلبات المحلية التي لا تتوافق مع المعايير الدولية، أو يتم حسابها

باستخدام بعض المعايير المختلفة، ووفقاً للمتطلبات المحلية يتم تعديل بعض المبالغ إلى مبالغ محددة في إطار التقارير المالية التي تم إعدادها على وفق المعايير الدولية.

٢- يتم القيام بأعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي للاستخدامات الداخلية فقط ولا يتم تقديمها لأصحاب المنشأة أو المستخدمين الخارجيين.

٣- يتم إعداد مجموعة من التقارير المالية لأغراض التوحيد وفقاً للمعايير الدولية، ولكن لا يتم إعداد البيانات المالية الكاملة على النحو المحدد في المعيار الدولي المرقم (1) عرض البيانات المالية.

٤- لم يتم عرض القوائم المالية للفترات المنصرمة

في مجالات الاعترافات و القياس، من الضروري على الكيانات اعداد ميزانية عمومية إفتتاحية في تاريخ التحويل للمعايير الدولية كنقطة بداية للمحاسبة بموجب المعيار، ولا يُطلب من المنشأة ان تقوم بالتقدم في بياناتها المالية وفقاً لهذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية. ميزانيتها العمومية الافتتاحية. أولاً وفقاً لهذا المعيار.

يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية على وفق المعايير الدولية في ميزانيتها العمومية الإفتتاحية وفي كافة الفترات التي تقدم فيها بياناتها المالية الأولى على وفق ذلك المعيار، ولا يجوز للشركة تطبيق إصدارات مختلفة من المعايير الدولية التي كانت ساريه في التواريخ السابقة. المعيار.

تنطبق الأحكام الانتقالية في المعايير الدولية الأخرى على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تقوم باجرائها الكيانات التي استخدمت المعايير الدولية في السابق. وجاء في موضوع الدراسة "معايير المحاسبة الدولية (1)" أنه يجب على مجلس الإدارة اعتماد تلك المعايير لما لها من دور في بيان المعلومات من قبل شركات القطاع العام والبيانات والإيضاحات والإرشادات الخاصة بهذه المعايير. ستعرض الشركات والدوائر الحكومية التي لا تلتزم بالافصاحات للمسؤولية القانونية إذا طبقت المعايير الدولية التي تم ذكرها أعلاه داخل دوائرها.

ويرى الباحث أنه من الضروري النظر في الفقرات الهامة التي تم بيانها أعلاه من المعيار رقم (1) والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتناول فقط الافصاح عن الأمور العامة والخاصة ذات الصلة بالقطاع الحكومي. ولذلك سنبين بالشكل التالي مدى تطبيق متطلبات المواصفة الدولية رقم (1) من قبل المديرية العامة لتربية محافظة البصرة. (سيتم مراجعة درجة الافصاح في البيانات المالية والحسابات الختامية للعام المالي الحالي من حيث التطبيق (عملي).

* الجانب العملي

* مدى تطبيق المؤسسات الحكومية عينة البحث متطلبات

المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

١- مجتمع الدراسة: أجريت الدراسة على مستوى المؤسسات التعليمية في مديريه تربية البصرة. وشمل مجتمع الدراسة بعض الأعضاء الذين يعملون في المؤسسة، وعددهم

(90). وتم استخدام الإستبانة كمصدر أساسي للقيام بجمع البيانات وتم تقديم الإجابات من قبل (88) من خلال رابط إلكتروني. تم توزيع الاستبيانات واستبعاد (2) منها بسبب الازدواجية. استخدم مقياس ليكرت ذو المستويات الخمسة (أوافق تماماً، أوافق، لا أعرف، لا أوافق، لا أوافق تماماً). تتضمن محتويات الاستبيان ما يلي:

٢- **البيانات الشخصية:** تشمل تلك المتعلقة بالموظفين الذين يقومون بالرد على النموذج، مثل: الجنس، السن، التحصيل العلمي، الحالة العائلية، المسمى المهني، عدد سنوات العمل، مستوى الدخل.

٣- **متغيرات الدراسة:** الالتزام التنظيمي، الالتزام المحاسبي، والافصاحات التي يتطلبها المعيار (1).

٤- **صدق وثبات أداة القياس:** لكي يكون المقياس مستقراً يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل في هذا الاختبار عن (60%). ومعامل ألفا كرونباخ لهذا الاستبيان هو (91.9).

٥- **خصائص العينة:** التعرف على الخصائص النوعية لموظفي المنظمة من المشمولين في عينة دراسة الاستبيان ونتائجها وهي:

٦- بلغت نسبة الذكور المستجيبين 98.60% وهي أعلى من نسبة الإناث 1.40%، ويعود ذلك إلى طبيعة عمل المنظمة وكون عدد الرجال أكثر من النساء.

٧- العدد الأكبر من أفراد العينة هم في الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 43.70%.

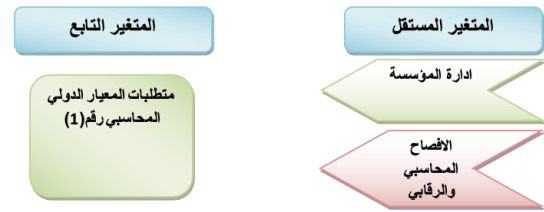
٨- أعلى نسبة كانت في فئة الموظفين حيث بلغت 81.70%.

٩- الغالبية العظمى من العاملين في عينة البحث، أي 38%، لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات في الأعمال المحاسبية والإشرافية.

* نموذج الدراسة

من خلال إجابات أفراد العينة التي تم الإشارة إليها في الاستبيان وما تم عليها من معالجات إحصائية بواسطة برنامج SPSS يتضح لنا أن الاتجاه العام للدراسة يمثل علاقة خطية مستقيمة يمكن التعبير عنها بواسطة معادلة المستقيم الآتية ($Y = aX + b$) ويمكن توضيح نموذج الدراسة بالشكل الآتي:-

الشكل رقم (2) نموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحث

* تحليل اجابات الاستبانة واختبار الفرضيات

يمكن معالجة واختبار الفرضيات على النحو

الآتي:-

الفرضية الاولى : ان التزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي والرقابي في المؤسسات يختلف باختلاف صفاتهم الشخصية، من حيث: النوع، العمر، عدد سنوات الخبرة.

الجدول (1) خصائص المتغيرات الشخصية لتحليل التباين لمتغير الالتزام المحاسبي والرقابي على وفق المتغيرات الشخصية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة "ف"	مستوى المعنوية	الدلالة الاحصائية
النوع	بين الفئات	0,76	1	1,36	0,20	غير معنوية
	داخل الفئات	32,10	69			
	التباين الكلي	32,86	-			
العمر	بين الفئات	3,40	2	3,93	0,024	معنوي
	داخل الفئات	29,46	68			
	التباين الكلي	32,86	-			
عدد سنوات الخبرة	بين الفئات	2,02	3	1,46	0,23	غير معنوي
	داخل الفئات	30,84	67			
	التباين الكلي	32,86	-			

أن اختبار صحة الفرضية أوضح:-

١- ان لا توجد اختلافات معنوية بين الاشخاص الذين يعملون في المؤسسة من حيث مستوى التزامهم المحاسبي والرقابي حيث تعزي لمتغير النوع وعدد سنوات الخبرة ،

٢- ان لا تكون هناك اختلافات لها دلالة معنوية بين العاملين في المؤسسة فيما يتعلق بإمكانية التزامهم المحاسبي والرقابي تذهب الى متغير العمر.

الفرضية الثاني : تؤثر ادارة المؤسسة وبشكل ايجابي في الالتزام المحاسبي والرقابي لمتطلبات الافصاح للعاملين فيها.

جدول رقم (2) معاملات الانحدار والتحديد لنموذج الالتزام

المحاسبي والرقابي

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعجل	معامل التحديد للتعدد	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	قيمة "ف"
0.47	0.50	0.51	0.71	0.00	73.67

الجدول (3) نموذج الانحدار البسيط لتأثير متغير إدارة المؤسسة على

الالتزام المحاسبي والرقابي

المتغير	معامل الانحدار	خطأ المعايير	م. الانحدار المعايير	"ت" المحسوبة	مستوى المعنوية الاحصائية	الدلالة
الثابت	0.46	0.32	-	1.42	0.15	-
ادارة المؤسسة	0.83	0.097	0.719	8.58	0.00	معنوية

أن النتائج التي قد وردت في كل من الجدول رقم

(1) و الجدول رقم (2)، تشير الى ثبوت ان الفرضية الثانية

صحيحة على النحو التالي:-

أن معامل الانحدار = (0.83) وهذا يعني أن اشارة معامل

الانحدار الموجبة توضح أن العلاقة بين ادارة المؤسسة والالتزام

المحاسبي والرقابي علاقة طردية.

وتبين أن معامل الارتباط = (0.71)، مما يعني أن

العلاقة بين الإدارة العامة (المؤسسة) والالتزام بالمتطلبات

المحاسبية والامثال التنظيمي قوية، وقوة هذه العلاقة هي

0.71 ومعنوية. ويبين الجدول (3) أن قيمة اختبار "ت" =

(8.58) وهي لها دلالة احصائية عند مستوى أقل من

(0.05)، مما يدعم وجود علاقة بين إدارة المنظمة والإشراف

والالتزام. إن الافصاحات المحاسبية تتوافق مع المعيار رقم

(1). ويشير معامل التحديد = (0.51) إلى أن المتغير المستقل

للإدارة التنظيمية والمحاسبية والامثال التنظيمي يفسر

"51%" من متطلبات ذلك المعيار الموجودة في المتغير التابع.

وعليه وبناء على النتائج التي تم تسجيلها من التحليل

و الواردة في الجدول (2) والجدول (3) فقد قبلنا الفرضية

الثانية (أي أن هناك تأثيراً معنوياً لمتغيرات الإدارة العامة

(المؤسسة) ومتغيرات الرقابة المحاسبية). الإلتزام بمتطلبات

المعيار (1).الفرضية الثالثة : يؤثر التزام المحاسبي وبشكل

ايجابي في الافصاح الرقابي للمتطلبات المتعلقة باعداد التقارير

المالية في المؤسسة.

جدول رقم (4) معاملات الانحدار والتحديد لنموذج الالتزام

لأداء المؤسسة

قيمة "ف"	مستوى المعنوية	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد المتعدد	معامل التحديد المعدل	خطأ المعايير
14.70	0.00	0.41	0.17	0.16	0.54

جدول رقم (5) نموذج الانحدار البسيط لتأثير الالتزام المحاسبي

على اداء المؤسسة

المتغير	معامل الانحدار	خطأ المعايير	م. الانحدار المعايير	"ت" المحسوبة	مستوى المعنوية الاحصائية
الثابت	2.31	0.31	-	7.39	0.00
التزام المحاسبي	0.36	0.09	0.41	3.83	0.00

اشارة نتائج الجدولين رقم (4) ورقم (5) الى

ثبوت ان الفرضية الثالثة صحيحة وذلك على النحو التالي:-

وأن معامل الانحدار في الجدول 5 هو (0.36)،

مما يعني أن إشارة معامل الانحدار موجبة، مما يدل على وجود

علاقة طردية بين التزام المحاسبين وأداء المنظمة لمتطلبات

التقارير المالية. يدل على أنه كلما زاد التزام المحاسبين العاملين

في المنظمة، أدى ذلك إلى زيادة وتحسين أدائها في... المتطلبات

الخاتمة بإعداد التقارير المالية و الزيادة من درجة موثوقيتها.

معامل الارتباط = (0.41) وهي قيمة t المعنوية = (3.83)

وهي معنوية عند مستوى أقل من (0.050) اذ ان ذلك

يدعم ويؤكد صحة وجود تأثير الالتزام المحاسبي على الأداء.

ولذلك تقبل المؤسسة الفرض البديل وتكون قيمة اختبار "F"

في الجدول (4) = (14.70) دالة، مما يعني ان المتغيرات

المستقلة، الالتزام المحاسبي والرقابي، فعالة في التنبؤ بالمتغير التابع. (1) شرح معامل التحديد = (17%)، مما يعني أن المتغيرات المحاسبية والامتثال التنظيمي والأداء المستقل للمؤسسة تفسر مقدار التباين (17%) الذي يحدث في المتغير التابع، مما يتطلب المعيار رقم (1) 1. وعليه استطاع الباحث ان يتوصل عن طريق نتائج التحليل الاحصائي السابقة الى أن يتم قبول الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة : يؤثر إلتزام الرقابي وبشكل ايجابي في الافصاح المحاسبي لمتطلبات إعداد التقارير المالية المعيار (1) في اداء المؤسسة.

جدول رقم (6) معاملات الانحدار والتحديد لنموذج الالتزام في

اداء المؤسسة

قيمة "ف"	مستوى المعنوية	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد المتعدد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
43.36	0.00	0.62	0.38	0.33	0.47

جدول رقم (7) نموذج الانحدار البسيط لتأثير متغير الالتزام الرقابي

على اداء المؤسسة

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	م. الانحدار المعياري	"ت" المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الاحصائية
الثابت	1.41	0.32	-	4.42	0.00	-
التزام الرقابي	0.63	0.96	0.62	6.58	0.00	معنوية

يمكن الاستنتاج من النتائج المبينة اعلاه في كل من

الجدولين رقم (6) ورقم (7) الى صحة الفرضية وذلك على

النحو التالي:-

معامل الانحدار = (0.63) وهذا يعني أن اشارة

معامل الانحدار موجبة حيث توضح أن العلاقة بين التزام اداء

المؤسسة في تطبيق المعيار الدولي رقم (1) وبين التزام الرقابي

هي علاقة طردية ، أن معامل الارتباط = (0.62) وهذا يعني أن العلاقة بين اداء المؤسسة والالتزام الرقابي علاقة طردية وقوة هذه العلاقة هي (0.62) وهي معنوية, اوضحت قيمة اختبار "ف" اختبار = (43.36) عند مستوى اقل من (0.05) وهي معنوية وهذا يدعم ويؤكد صحة وجود تأثير الالتزام الرقابي على متطلبات اعداد التقارير لاداء المؤسسة وعليه تقبل الفرضية . أن قيمة اختبار "ت" = (4.42) وهذا ما يشير الى ان المتغير المستقل الالتزام الرقابي صالح للتنبؤ بالمتغير التابع متطلبات المعيار المحاسبي رقم (1) , تبين أن معامل التحديد = (38%) وهذا يعني ان المتغير المستقل الالتزام الرقابي يفسر ما مقداره 38% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع .

من خلال نتائج التحليل الاحصائي اعلاه قام

الباحث بالتوصل الى أن يتم قبول الفرضية الرابعة فيما يتعلق

بوجود اثر ايجابي لمتغير الالتزام الرقابي في اداء المؤسسة بشأن

متطلبات إعداد التقارير المالية وفق المعيار (1).

ومن خلال استقراء النتائج الموضحة آنفاً والتحليل

الإحصائي توصلت الباحثة إلى أنه بناء على ذلك يمكن القول

أن الالتزامات المحاسبية والرقابية وأداء المنظمة في تطبيق

متطلبات المعيار (1) تزيد من الشدة عند التطبيق للمعايير

الدولية التي تم ذكرها أعلاه، ولا يوجد اختلاف في درجة

التفسير.

* الاستنتاجات

نتائج البحث من خلال تحليل القوائم المالية للإدارة العامة لنماذج البحوث في القسم الثاني من المحور الثاني تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

١- تلتزم المديرية العامة لتربية محافظة البصرة بإعداد هيكلها المالي والامتنال لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (1).

٢- تتولى مديرية تربية البصرة الإفصاح عن التدفق النقدي وزيادته خلال العام وفق متطلبات المعايير التي تم ذكرها أعلاه.

٣- الإدارة العامة غير ملتزمة بشكل كامل بالإفصاحات المحاسبية لكافة بنود وعناصر المركز المالي. وهذا يدل على عدم اهتمام المديرية بالإفصاحات المحاسبية في البيانات المالية، مما يفضي على هذه البيانات انعدام الشفافية و المصدقية و الثقة و يعود بالنفع على الأطراف المعنية.

٤- عدم إثبات التزام مديرية تربية محافظة البصرة بالإفصاح عن البيانات المالية التكميلية على وفق متطلبات الإفصاح المعيار رقم (1).

٥- تتبع مديرية تربية محافظة البصرة السياسات المحاسبية عند نشر بياناتها المالية. ونلاحظ أنه يشير إلى القوانين المحلية المعمول بها ذات الصلة بإعداد هذه البيانات.

٦- لم تلتزم الإدارة العامة بإعداد قائمة التدفق النقدي (الاسلوب المباشر) لعرض التدفق النقدي الحالي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المحلي رقم (6) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، والذي يؤكد على استخدام (الطرق المباشرة) ولكنه يفصح عن استخدام الطرق غير المباشرة.

٧- تتولى مديرية التربية في البصرة الكشف عن التقارير الإدارية السنوية والشهادات المتعلقة بنشاط الوحدة خلال العام وتوضيح الأمور المالية وغير المالية بطرق مختلفة والإفصاح عن عمل الوحدة والتقيد بالضوابط متطلبات الإفصاح الضرورية للعديد من الأطراف ذات الصلة.

* التوصيات

ومن الاستنتاجات السابقة يمكن استخلاص سلسلة من التوصيات للنظر فيها من قبل مديره تربية محافظة البصرة من أجل تحقيق مستوى أفضل من الإفصاح.

١- توجيه المديرية العامة لتربية محافظة البصرة عينة الدراسة بأعداد و عرض القائمة الخاصة بالتدفق النقدي بشكل موحد على وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشأن طريقة قائمة التدفق النقدي. بيان وإجراء تحليل التدفقات النقدية خلال مدة على وفق الطريقة (الطريقة المباشرة) التصنيف: الأنشطة التشغيلية - الأنشطة الاستثمارية - الأنشطة التمويلية.

وعلى هذا النحو، فهو يساعد المستثمرين والمقرضين على تقييم القدرة المستقبلية على توليد التدفقات النقدية، والوفاء بالالتزامات، ودفع الأجور وتوزيعات الحوافز، وتحديد الهيكل المالي للوحدة.

٢- التأكيد على دور ومسؤولية المدققين الماليين المستقلين، ممثلين بالهيئة العامة للرقابة المالية، في تعزيز الإفصاحات في التقارير والبيانات المالية التي تم إعدادها من قبل إدارة المجلس وعينات الدراسة، وعندما تكون الإفصاحات غير مناسبة فإن المدققين الماليين هم المسؤولون عن تعديل هذه القوائم

الافصاحات تم تضمينها لتشمل جميع الافصاحات الضرورية والضرورية لمساعدة الجمهور المستفيد من البيانات المالية في إتخاذ القرارات اللازمة لترشيد استثمارهم كوكلاء للدولة والحكومة. الحكم الأساسي والمحايد في تحديد مستوى وكفاءة وعدالة المعلومات التي قد وردت في هذه التقارير والبيانات المالية والإيضاحات والملاحظات المرافقة لهذه البيانات.

٣- هناك دعوات مستمرة للشفافية والكشف العادل عن عمل مديرية تربية محافظة البصرة، لكن تنفيذها لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه. والسبب في ذلك هو أن التنظيم في هذا المجال ضعيف ويحتاج إلى معالجة سريعة، ليس فقط بوضع القوانين المناسبة وتطبيقها، بل أيضاً بتوسيع وتطوير نظام الإشراف والرقابة بالوحدة وتفعيل الدور الإشرافي. مجلس الإدارة لحماية حقوق الدولة والمواطنين وتطبيق القواعد والمعايير الدولية والمحلية التي تمكن من الإفصاح.

٤- عينه الدراسة تلتزم المديرية العامة لتربية محافظة البصرة بالافصاح عن ضرورة السياسات المحاسبية المحددة في المعيار الدولي رقم (1) عند تقديم الطلب واتباع هذه السياسات عند قبول القروض وأنواع السلف والتسهيلات الائتمانية والفوائد وإهلاك الأصول طرق ونسب ومبادئ الموافقة على شطب الديون. التأخر في السداد (الديون المعدومة)، مما يساعد المستفيدين من التقارير والبيانات المالية على فهم المبادئ المعتمدة في إعدادها.

٥- تطبيق العقوبات على الدوائر الحكومية التي لا تلتزم بالإعداد الكامل للبيانات المالية والافصاحات التكميلية لها.

٦- زيادة أهمية المدير العام لمجلس الإدارة في عرض المعلومات في البيانات المالية والالتزام بالقواعد المحاسبية المحلية بما فيها القاعدة المحاسبية (6) والمعايير الدولية للمحاسبة بما فيها معيار المحاسبة الدولي (1) . فهم).

٧- تقديم معلومات مفيدة للمستفيدين والقطاعين، تهدف إلى تمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة والحد من هدر الأموال والفساد الإداري والمالي، خاصة في الوقت الذي يعيش فيه العراق ظروفاً اقتصادية صعبة مع تراجع أسعار النفط. وتوقفت كافة مرافق الإنتاج والصناعات الزراعية، ودعت البلاد إلى ترشيد الإنفاق العام الحكومي.

* المراجع

أولاً- المراجع العربية

المالكي، معتز كاظم، (مدى تطبيق القاعدة المحاسبية رقم (6) في النظام المحاسبي الموحد)، مجلة دراسات إدارية، العدد الثلاثين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، مجلة نصف سنوية، 2017.

مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB "المعيار المحاسبي الدولي (1) بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بتقارير الإدارة" المملكة المتحدة، 2001.

لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لندن 1973.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Glutier,M.W.E.and B. under down
"Accounting theory and
practice" G.B pitman
Pub,LTD,1997.

Kieso Donald E., Weygandt Jerry J. and Terry D. Warfield "Intermediate Accounting" 12th Edition, John Wiley & Sons, USA, 1995.

Maliki, Moataz Kazim, (The extent of application of the accounting rule No. (6) in the unified accounting system), Journal of Administrative Studies, Issue Thirtieth, College of Administration and Economics, University of Basra, Iraq, semi-annual magazine, 2017

International Accounting Standards Board (IASB) "International Accounting Standard (1) on Disclosure of Information on Management Reports", United Kingdom, 2001.

Glutier, M.W.E. and B. under down" *Accounting theory and practice*" G.B pitman Pub, LTD, 1997.

Kieso Donald E., Weygandt Jerry J. and Terry D. Warfield "Intermediate Accounting" 12th Edition, John Wiley & Sons, USA, 1995.

International Accounting Standards Committee (IASC), London, 19731.